مجلة كلية الكوت الجامعة Al-Kut Univ. College Journal المجلد الثالث العدد 2 السنة الثالثة 2018
الصفحات 200 - 213 ISSN: 2616 – 7808 (Online) and ISSN: 2414 – 7419 (Print)

برنامج مقترح للتدقيق المستند على مخاطر الاعمال

كرار جاسم نجم العيساوي[1] و أ.م. د. خولة حسين حمدان[2]
1. جامعة الكوفة
2. المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية- بغداد
khawla966@yahoo.com
07828817879-07902176308 موبايل

المستخلص

مع تزايد المخاطر التي تتعرض لها المنشآت التجارية وتنوعها في مختلف بلدان العالم، ومع تزايد التعقيدات التي تصاحب ممارسة النشاطات الاقتصادية وتواجه الادارات في مختلف هذه المنشآت بسبب الثورة الكبرى في المعلومات والاتصالات والتطور التكنلوجي والتقلبات في الظروف الاقتصادية والسياسية التي ادت بدورها الى فتح الابواب امام فرص الاستثمار التي كانت مستحيلة بالسابق، وان هذا الانفتاح رافقته زيادة في مخاطر الاعمال جراء ممارسة المنشآت لنشاطها، ولهذا فقد سعى هذا البحث الى اعداد برنامج مقترح للتدقيق المستند على مخاطر الاعمال لما له من اهمية عالية وإضافة لمهنة التدقيق، وان من اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث هي ان البرنامج المقترح للتدقيق المستند على مخاطر الاعمال يساعد في التعرف على مخاطر الاعمال وتقييمها يساعد المدقق في التركيز على الانشطة ذات المخاطر العالية وتغطيتها بشكل جيد اثناء عملية التدقيق، وقد اوصى البحث بضرورة الاهتمام بمخاطر الاعمال بشكل مباشر واضافتها الى برامج التدقيق وجعلها من اولوياتها وتحليلها وتقيمها عند وضع خطة التدقيق وذلك لتجنب وقوعها.

Program is proposal for the audit based on business risk

Krar Jasim Najem[1] and Assistant . Prof .Dr Khawla H. Hamdan[2]
1.University of Kufa
2. Baghdad University / Post –Graduate Institute for Accounting and Financial Studies
khawla966@yahoo.com
Mobile 07828817879 -0790 2176308

Abstract:-

With the increasing risks to commercial establishments and their diversity in various countries of the world, and with the increasing complexity that accompanies the practice of economic activities and facing the administrations in these various establishments because of the major revolution in information and communications and technological development and fluctuations in economic and political conditions, which in turn opened the doors to investment opportunities Which was impossible in the past, and that this openness was accompanied by an increase in the risk of business due to the practice of enterprises for its activity, so this research sought to prepare a proposed program for auditing based on the risks of business because of the importance of the addition of The main objective of the research is that the proposed business risk audit program helps identify and assess business risks. The auditor helps focus on high risk activities and covers them well during the audit process. Directly and add them to the audit programs and make them a priority and analysis and evaluate when developing the audit plan in order to avoid occurrence.

المقدمـــــة:-

وعلى الرغم من التطورات السريعة التي اتسمت بها الاساليب الادارية في قطاعات الاعمال خلال العقود الماضية الا ان هذا التطور غير كافي بسبب سرعة تطور اليات عمل القطاعات التجارية التي جعلت العديد من المؤسسات الهامة في العالم تتعرض لأزمات كبيرة، الامر الذي ادى الى بروز التساؤل حول كيفية تقيم اعمال هذه المؤسسات الكبيرة واليات عملها من قبل مكاتب التدقيق الخارجي، ودفع التساؤل حول مقدرة مكاتب التدقيق على التنبؤ بهذه المشكلات قبل وقوعها، وهنا كانت بداية العمل على تطوير اليات التدقيق وامتلاك الادوات التحليلية التي تمكنها من فهم مختلف جوانب عمل المنشآت التي تقوم بتدقيق اعمالها واخذها بعين الاعتبار عند اعداد التقرير الخاصة بأدائها، ومن هنا تكونت الارضية التي قامت عليها فكرت التدقيق المستند الى مخاطر الاعمال، وعليه سوف نتناول في هذا البحث اربعة محاور(المحور الاول يتضمن منهجية البحث ودراسات سابقة , والمحور الثاني يتضمن اسلوب التدقيق المستند على مخاطر الاعمال, والمحور الثالث يتضمن برنامج مقترح للتدقيق المستند على مخاطر الاعمال ،المحور الرابع يتضمن الاستنتاجات والتوصيات) .

المحور الأول– منهجية البحث ودارسات سابقة

1-1 منهجية البحث

1-1-1 مشكلة البحث

يبدو ان مواكبة احتياجات مهنة التدقيق تشكل نوعا من التحدي لكل من الباحثين في هذا المجال وللممارسين لهذه المهنة بالأخص، ولذلك تتطلب اسسا علمية وخبرة عالية لمواكبة التطورات التي تطرأ عليها باستمرار، وعليه فأن مشكلة البحث تتبلور بعدم وجود برنامج للتدقيق المستند على مخاطر الاعمال في العراق.

1-1-2-أهمية البحث : تأتي اهمية هذا البحث من الاهمية الكبيرة التي تفرضها مخاطر الاعمال في الحاضر والمستقبل ولما لها من اهمية على استمرارية الذشاطات في الشركات التجارية وعلى مهنة التدقيق، حيث ان عدم الامام بمخاطر الاعمال التي تحيط بالمنشـــآت يؤدي الى فشل المنشاة وبالتالي يعود على مهنة التدقيق بالفشل والتقصير.

1-1-3-أهداف البحث

يهدف البحث الى التعرف على اسـلوب التدقيق المسـتند على مخاطر الاعمال واهميته عند القيام بعملية التدقيق.

1-1-4- فرضيـة البحث يستند البحث على فرضية مفادها

(ان البرنامج المقترح للتدقيق المســتند على مخاطر الاعمال يســاعد في التعرف على مخاطر الاعمال وتقييمها ليســاعد المدقق في التركيز على الانشــطة ذات المخاطر العالية وتغطيتها بشكل جيد اثناء عملية التدقيق)

5-1-1 منهج البحث اعتمد الباحثان على المنهج الاستقرائي في الجانب النظري بوساطة المصادر لتحقيق اهداف البحث ، اما في الجانب العملي فقد استند الى المنهج الاستنباطي والتحليلي.

6-1-1- أساليب جمع البيانات: لغرض انجاز البحث تم الاعتماد على المصادر الآتية:
(المعايير الدولية، الكتب العربية والاجنبية، والرسائل الأكاديمية والمهنية ، والانترنت)

2 -1 الدراسات السابقة

1- دراسة الرمحي 2004 /زاهر عطا "بعنوان " تطوير اسلوب التدقيق المبني على المخاطر لدى المصارف الاردنية " .هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مفاهيم التدقيق المبني على المخاطر واجراءات تطبيقها ، وتحديد المعوقات التي تحول دون تطبيق هذا الاسلوب ، وذلك وصولا الى نموذج مقترح للتدقيق المبني على المخاطر قابل التطبيق ،وقد توصل الباحث الى جملة من الاستنتاجات واهمها:

ان منهج التدقيق المبني على المخاطر غير مطبق لدى غالبية المصارف ، ان مفاهيم واساليب تطبيق التدقيق المبني على المخاطر غير واضحة وغير مفهومة لذلك لم يتم تطبيقه على الرغم من اقتناع مجالس ادارات المصارف بجدوى تطبيقية ، وانه لا تتوفر الكفاءات اللازمة لتطبيق اسلوب التدقيق المبني على المخاطر .وان من اهم التوصيات التي توصل اليها الباحث هي ،توجيه المدققين للاطلاع على كل ما هو جديد في مهنة التدقيق والتدرب عليه ،تطوير المهارات المدققين بما يتلائم مع منهج التدقيق المبني على مخاطر الاعمال ،تطبيق اسلوب التدقيق القائم على مخاطر الاعمال.

5- (2006 Humphrey , Jones,& Khalifa) دراسة بعنوان.

(Business Risk Auditing and the Auditing Profession Status Identity,) Working Paper, University of Manchester.

(التدقيق القائم على مخاطر الاعمال كحدث مؤسسي في بيئة التدقيق ومهنة المحاسبة)هدفت هذه الدراسة الى تناولت منهج التدقيق القائم على مخاطر الاعمال كحدث مؤسسي في بيئة التدقيق ومهنة المحاسبة في بريطانيا ، والتعرف على تأثير استخدام هذا المنهج الجديد على المستوى المهني والتنظيمي للمؤسسات ، وقد شملت عينة الدراسة كلا من المكاتب الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في لندن، ومن اهم استنتاجاتها هي ،توضيح مدى قبول مؤسسات الاعمال لمنهجية التدقيق القائم على مخاطر الاعمال ، وفحص الية عمل المنهج الجديد كممارسة اجتماعية ومؤسسية ،وقد جاءت هذه الدراسة بأهم التوصيات والتي هي ،يجب على المدققين ان يؤسسوا لوجود هذا المنهج لتتمكن مؤسسات الاعمال من التكيف مع منهج التدقيق القائم على مخاطر الاعمال .

المحور الثاني : اسلوب التدقيق المستند على مخاطر الاعمال

2-1 تعريف اسلوب التدقيق المستند على مخاطر الاعمال.

عرف اسلوب التدقيق المستند على مخاطر الاعمال (BRA):بأنه منهج حديث يهدف الى توسيع نطاق تركيز مدقق الحسابات من مخاطر التدقيق والمشار لها بوجود انحراف في القوائم المالية الى مخاطر الاعمال والمشار اليها انها تجعل الشركة تفشل في تحقيق اهدافها وهذه المخاطر قد لا تؤثر بشكل مباشر في القوائم المالية.(Lemon,Tatum&Turley,2000,p56)

وقد عرفه (ابراهيم)بانها منهجية جديدة في التدقيق تعتمد على تقيم المخاطر الداخلية والخارجية في مؤسسات الاعمال بشكل مستمر مع الاخذ بعين الاعتبار ان تحديد هذه المخاطر وادارة السيطرة عليها هوه من مسؤولية جميع العاملين في المؤسسات وفي مختلف المستويات للوصول بها الى مستويات مقبولة وبشكل مستمر ايضاً.

حيث ان هذا الاسلوب في التدقيق ينطلق اساسا من معايير التدقيق الدولية والتي تعتبر المرجع الاساس لعمل المدقق الخارجي .(ابراهيم،2012: 9)

وكذلك فقد عرف (Bell)هذا الاسلوب للتدقيق بأنه اسلوب تدقيق قوامه النظرة الواسعة للمنشأة الخاضعة للتدقيق وبيئتها والتحليل الواسع لأهدافها واعمالها ونظمها الواسعة ومعالجاتها والنظر اليها كنسيج مترابط وفهمها على فق هذا المنطق والتحليل الواسع للمخاطر وتقديرها لما لها من تأثير على رأي المدقق في القوائم المالية .(Bell et al,1997:18)

فقد بين المعيار رقم (300) والخاص بتخطيط عملية التدقيق ان هناك بعض الامور التي يجب على مدقق الحسابات ان يأخذها بعين الاعتبار عند عمل الخطة العامة ،ومن بين هذه الامور المعرفة بنشاط العميل ،وكما ان المعيار رقم (310) المتعلق بمعرفة النشاط والذي بين انه على المدقق الحصول على معلومات حول نشاط المؤسسة تكفي لمساعدته على ابداء رأيه في القوائم المالية وقد حدد الملحق بالمعيار المذكور بعض الامور التي يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار ومن ضمنها:

1-العوامل الاقتصادية العامة .

2- العوامل الصناعية الخاصة والهامة والتي لها علاقة بنشاط العميل

3-العوامل الخاصة بالمؤسسة مثل، ملكيتها ،ونشاطها ،والاداء المالي ،وبيئة التقرير ،و الامور القانونية

وقد بين هذا المعيار ان المدقق يقوم بالحكم على امور عديدة من بينها تجاوب الادارة مع مخاطر الاعمال.

ويعد اسلوب التدقيق المبني على المخاطر احد الاساليب الحديثة المستخدمة في عمليات التدقيق بحيث يتم من خلاله توجيه التدقيق نحو المراكز والانشطة ذات المخاطر العالية في المؤسسات ، وان اسلوب التدقيق المبني على المخاطر هو اسلوب علمي يعمل على توجيه جهود التدقيق نحو المناطق الاكثر خطورة داخل المؤسسة وفي مختلف مراحل عمليات التدقيق سواء عند بناء الخطة السنوية لإدارة التدقيق او عند التخطيط لمهمة التدقيق او اثناء مراحل التنفيذ وعرض نتائجها. (الجعافرة ، 2008،ص66) .

حيث ان منهج التدقيق القائم على مخاطر الاعمال (BRA) يدفع المدقق الى التوسع في فهم نشاط العميل ومجال الاعمال كأفضل وسيلة لكشف مخاطر الغش وفشل الاعمال ، والذي ينعكس ايجابيا على مستوى جودة التدقيق المطلوب ، ويلبي احتياجات المصالح المختلفة في الحصول على تدقيق حسابات مرتفع الجودة ، ان هذا المنهج يتوسع كثيرا (مقارنة بمنهج مخاطر التدقيق) في عملية تحليل مخاطر العميل اذ انه يدرس المخاطر على المستوى الاعلى للشركة (مثل المخاطر الاستراتيجية الخاصة ببيئة العمل الداخلية والخارجية ، والمخاطر الاستراتيجية الخاصة بالحاكمية

واســـلوب ادارة الشـــركة والرقابة الداخلية فيها) ومدى تأثيرها في عدم تحقيق الشـــركة لأهدافها وبالتالي امكانية ان لا تستمر الشركة في اداء عملها.(عودة،2015: 33)

المحور الثالث
برنامج مقترح للتدقيق المستند على مخاطر الاعمال

تم اعداد البرنامج اســـتناداً لما جاء في الجانب النظري والمعايير الدولية والمصـــادر والكتب والبرامج التدقيقية والتعليمات والقوانين والانظمة ذات العلاقة بمخاطر الاعمال واستمرارية النشاط مع الاخذ بعين الاعتبار القوانين والتعليمات في البيئة العراقية، وهذا البرنامج يســـاعد في التعرف على مخاطر الاعمال وفهمها بشـــكل جيد، وان هذا الفهم يســـاعد المدقق على وضـــع التدابير والتوقعات لمواجهتها والحد منها اثناء القيام بعملية التدقيق وسيتم ذلك من خلال خطوات البرنامج الاتي : (وهذا البرنامج يمثل الحد الادنى من اجراءات التدقيق ويمكن تحديثه حســـب المتطلبات والتطورات وحسب الحاجة)

1. الحصول على المعرفة التامة بطبيعة عمل المنشأة

يعتبر الحصـــول على الفهم لطبيعة عمل المنشـــأة الاقتصـــادية في غاية الاهمية ومن الأمور الهامة عند تقييم مخاطر الأعمال التي تحيط بالمنشـــأة وبالتالي تؤثر على عملية التدقيق، ويمكن الحصول على هذه المعرفة من خلال الخطوات التالية :

أ- **معرفة طبيعة عمل المنشأة والنشاط الذي تمارسه من خلال الاتي:**

(1) التعرف على طبيعة النشاط (انتاجي, تجاري ,خدمي, استيراد وتصدير ,خدمات مالية وغيرها).
(2) التعرف على طبيعة المنتجات وانواعها
(3) التعرف على طبيعة الاسواق المتعلقة بالمنشأة الداخلية والخارجية
(4) التعرف على موقع المنشأة التجاري وسمعتها في الاسواق
(5) التعرف على المواد الاولية الداخلة والمستخدمة في الانتاج واسعارها والمواد البديلة لها واسعارها
(6) التعرف على اسعار بيع المنتجات واسعار السلع المنافسة لها في السوق
(7) التعرف على قوة العرض والطلب على المنتجات
(8) التعرف على استراتيجية التسويق واهدافها
(9) التعرف على المنافسة السوقية
(10) التعرف على موقع الانتاج والخزن وطرق التوزيع
(11) التعرف على الموردون للبضائع والخدمات والتركيز على المهمين منهم
(12) التعرف على الزبائن والعقود الرئيسية والتركيز على المهمين منهم
(13) التعرف على المصروفات المهمة
(14) التعرف على الايرادات وانواعها
(15) التعرف على الامتيازات والتراخيص
(16) التعرف على نوع المعاملات بالعملات وهل هي (عملة اجنبية ,محلية ,حسب الطلب)
(17) التعرف على هيكلية الديون
(18) التعرف على القوانين والتشريعات والتعليمات المهمة والتي لها تأثير مباشر على المنشأة
(19) التعرف على انظمة المعلومات الحاليه وخطط التغيير
(20) التعرف على قسم البحث والتطوير ودوره بالمنشاة
(21) التعرف على انواع التقارير المالية والادارية

(22) وغيرها من الامور حسب الوضع والمستجدات

ب- التعرف على الادارة والملاك من خلال الاتي :

(1) التعرف على هيكلية المؤسسة(خاصة ,عامة ,مختلطة)
(2) التعرف على المالكيين المستفيدين والاطراف ذات العلاقة
(3) التعرف على الهيكل التنظيمي
(4) التعرف على اهداف الادارة وفلسفتها وخططها الاستراتيجية
(5) التعرف على هيكلية رأس المال
(6) التعرف على مصادر وطرق التمويل
(7) التعرف على خطط امتلاك او التخلص او دمج انشطة العمل
(8) التعرف على الية تكوين مجلس الادارة
(9) التعرف على سمعة الاشخاص الاداريين وخبرتهم
(10) التعرف على استقلالية الادارة
(11) التعرف على طرق الادارة والرقابة عليها
(12) التعرف على الضغوط التي تتعرض الادارة
(13) التعرف على الحوافز والخطط التشجيعية للإدارة والموظفين
(14) التعرف على الموظفون الماليون والاداريون والتشغيليون وموقعهم في الهيكل التنظيمي
(15) التعرف على انظمة المعلومات الادارية المستخدمة
(16) التعرف على التدقيق الداخلي وجودته
(17) التعرف على التقارير الداخلية والخارجية
(18) وغيرها من الامور حسب الوضع والمستجدات

ج- التعرف على الاداء المالي للمنشأة من خلال الاتي:

(1) التعرف على الوضع المالي للمنشأة
(2) التعرف على طرق التمويل ومصادرها
(3) التعرف على الارباح التي تم تحقيقها وتوزيعها
(4) التعرف على نسبة الديون
(5) التعرف على نسبة القروض
(6) التعرف على نسبة الاستثمارات
(7) التعرف على اسعار الاسهم
(8) وغيرها من المور الاخرى حسب الحاجة.

د- التعرف على العوامل الاقتصادية والسياسية المحيطة بالمنشأة من خلال الاتي:

(1) التعرف على المستوى العام للوضع الاقتصادي مثل(ازدهار ,ركود)
(2) التعرف على طرق تعديل اسعار العملة نتيجة التضخم
(3) التعرف على اسعار الفائدة على القروض
(4) التعرف على السياسات النقدية المستخدمة
(5) التعرف على السياسات الحكومية وتأثيراتها
(6) التعرف على السياسات الضريبية
(7) التعرف على القيود التجارية

(8) التعرف على التعرفة الكمركية واثارها
(9) التعرف على اختلاف العملات واسعار تحويلها
(10) التعرف على المنافسة الاقتصادية (الداخلية والخارجية)
(11) التعرف على قوى العرض والطلب
(12) التعرف على مشاكل السياسة التي لها تأثير مباشر على المنشأة
(13) التعرف على التغيرات السريعة على المنتج واختلاف الاذواق من قبل المستهلكين
(14) التعرف على دخول المنافسين بسهولة للأسواق وتأثيراتهم
(15) التعرف على مخاطر التطور التكنولوجي
(16) وغيرها من الامور الاخرى

2. الحصول على فهم لإجراءات الادارة واستراتيجياتها في الحد من المخاطر وطرق معالجتها:

أن وضع الاهداف الاستراتيجية في المنشأة يقع على عاتق الإدارة وهي ايضا مسؤولة عن القيام بتقدير المخاطر وعملية إدارتها وطرق معالجتها ، وهنا لابد للمدقق من دراسة موقف الإدارة اتجاه المخاطر وأدارتها التي تتعرض لها المنشأة وكيفية استعدادها لمواجهتها والسيطرة عليها، فإذا كانت في المنشأة مجموعة من السياسات والإجراءات الجيدة للحد من المخاطر ومطبقة بشكل جيد فإن المدقق قد يكون قادراً على فحص وتقييم هذه السياسات والاجراءات على نحو جيد يمكنه من تطوير برنامج تدقيقي ينطوي على الاختبارات المباشرة للأرصدة والعمليات المالية ذات الاهمية العالية والاكثر خطورة وبأقل وقت ممكن , وفي حال عدم وجود هذه السياسات والإجراءات اتجاه المخاطر فإن المدقق سيكون بحاجة إلى أن يأخذ في عين الاعتبار أن عملية التدقيق محاطة بمخاطر عالية ، لذا يجب عليه ان يقوم بتقدير المخاطر بشكل مرتفع ويقوم بتوسيع حجم الاختبارات المباشرة ، ولفهم الطرق والمعالجات المطبقة في المنشأة من قبل الادارة على المدقق القيام بالتحقق من الخطوات الاتية:

(1) اجراء المقابلات مع الادارة للاستفسار حول منهجها في ادارة المخاطر وكيفية التعامل معها.
(2) الاستفسار عن المخاطر ذات الاولوية والتدابير المتخذة بشأنها.
(3) التحقق من سياسات واجراءات المنشأة تجاه المخاطر
(4) دراسة التقارير التنظيمية الخاصة بالمخاطر
(5) التحقق من تقارير التدقيق الداخلي بشان المخاطر
(6) التحقق من انشطة الادارة في تحديد المخاطر
(7) التحقق من انشطة الادارة لتقييمها للمخاطر وادارتها
(8) التحقق من انشطة الادارة في تجنب المخاطر والحد منها
(9) التحقق من انشطة الادارة لمشاركة المخاطر
(10) التحقق من المستويات المقبولة للمخاطر من قبل الادارة
(11) التحقق من المقاييس المحاسبية وغير المحاسبية في التحقق من المخاطر
(12) التحقق والفحص لهذه المقاييس المستخدمة وهل تتوافق مع حجم المخاطر الموجودة
(13) التحقق من التوقعات بشأن العلاقات المستقبلية المحاطة بعدم التأكد
(14) الاطلاع الدقيق على تقارير السنوات السابقة لمعرفة اتساق التعامل مع المخاطر .

(15) التأكد من مستوى ادراك الخطر فيما يتعلق بالوحدة الاقتصادية اي المدى الذى يقرره مجلس الادارة والادارة العليا.
(16) التأكد من وجود سياسات استراتيجية لادارة الخطر
(17) التأكد من وجود تعاون على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي فيما يخص الخطر
(18) التأكد من وجود وعي ثقافي وتعليم ملائم عن ادارة المخاطر داخل المنشأة
(19) التأكد من تخصيص الموارد اللازمة لتدريب وتطوير الوعي بالخطر
(20) التأكد من قيام الادارة بأعداد هيكل وسياسة لادارة الخطر داخل وحدات العمل
(21) التأكد من قيام الادارة بمراقبة وتدقيق عمليات ادارة الخطر
(22) التأكد من وجود تطوير لعمليات مواجهة الخطر
(23) التأكد من وجود برنامج للطوارئ واستمرارية الاعمال
(24) التأكد من قيام كافة الاقسام المعنية بأعداد التقارير عن الخطر وتقديمها للإدارة ومجلس الادارة والهيئة العامة
(25) التأكد من وجود تبليغ سريع ومنظم من قبل الادارة العليا عن اي اخطار جديدة
(26) التأكد من هل يتم توزيع المسئوليات الخاصة بالمخاطر داخل المنشأة
(27) التحقق من قدرة المنشأة في تخفيض احتمال تحقق الخطر وتأثيره على النشاط
(28) التأكد من وجود سجل للمخاطر توضع فيه المخاطر المهمة كافة.
(29) وغيرها من الامور الاخرى وحسب الحاجة

3.فحص وتقييم جودة نظام الرقابة الداخلية لمعرفة مدى الاعتماد عليه

ان تصميم نظام الرقابة الداخلية انشئ لمساعدة المنشأة في إدارة مخاطرها بشكل اكثر كفاءة، ويتراوح نظام الرقابة الداخلية بين السياسات والإجراءات الواسعة إلى الإشراف الفعال على العمليات ويبدأ من مجلس الإدارة وصولا الى جميع مستويات الادارة بالمنشأة ، وهناك ارتباط دائم بين المخاطر ونظام الرقابة الداخلية لأن الرقابة وجدت بالأساس لتقليص وتجنب المخاطر أو الحفاظ عليها عند مستوى معين محدود ، حيث توجد علاقة عكسية بين المخاطر ونظام الرقابة الداخلية ، فكلما كان النظام قوي قلت المخاطر ونسب الغش والاحتيال المالي، في حين عند وجود ضعف في النظام فهذا يشير الى زيادة المخاطر، ومن هنا تأتي اهمية فحص وتقيم جودة نظام الرقابة الداخلية، وسوف نتطرق الى مجموعة من اهم الاجراءات التي تهم المدقق عند الفحص والتقييم والتي منها الاتي:

(1) التحقق من الضوابط والنظم الرقابية في المنشأة
(2) التحقق من الخطط التنظيمية والطرق والاساليب التي تتبعها المنشأة لحماية اصولها
(3) التحقق من وجود نظم ادارية تحدد التوجه العام لنشاط المنشأة
(4) التحقق من صلاحيات تفويض السياسات وتحديد المسؤوليات
(5) التحقق من وجود اجراءات لا تسمح بمخالفة نظام الضبط الداخلي
(6) التحقق من وجود الفصل بين الوظائف مثل الحيازة والتسجيل والتفويض وغيرها
(7) التحقق من كفاءة الموظفين
(8) التحقق من كفاءة النظام المحاسبي وهل يقوم على مجموعة متكاملة من السجلات والمستندات ودليل مبوب للحسابات
(9) التحقق من مراعاة النظام المحاسبي للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها

(10) التحقق من وجود اجراءات سليمة لتسجيل كافة العمليات المحاسبية
(11) التحقق من وجود السرعة والدقة عند تسجيل العمليات المحاسبية
(12) التحقق من ان تسجيل العمليات المحاسبية تخص الفترة المالية
(13) التحقق من سلامة اجراءات تفويض الصلاحيات
(14) التحقق من وجود تقويم ومتابعة مستمرة لنظام الرقابة الداخلية
(15) التحقق من مطابقة الاجراءات الرقابية مع التطورات التي تحصل مع المنشأة
(16) التحقق من ألية اصدار التعليمات وطرق وضع الاجراءات لتنفيذها
(17) التحقق من حماية الاصول والسجلات .
(18) التحقق من موازيين المراجعة وحسابات المراقبة
(19) التحقق من التوثيق والسيطرة على المستندات
(20) التحقق من وجود محددات على استخدام السجلات
(21) التأكد من دقة البيانات والمعلومات المحاسبية المزودة للإدارة
(22) التحقق من السياسات التشغيلية وكفاءة الاداء
(23) الحصول على الفهم الكافي للنظام المحاسبي المستخدم
(24) التحقق من كافة السياسات والاجراءات التي تعمل بها المنشأة لمساعدتها في تحقيق الاهداف
(25) التحقق من ان جميع المعاملات تنفذ بحسب القرارات العامة او الخاصة للإدارة
(26) التحقق من ان كافة المعاملات والاحداث تسجل بالوقت المناسب والفترة المالية الخاصة بها
(27) التحقق من ان الوصول الى السجلات والاصول خاص بالأشخاص المخولين
(28) التحقق من ان هناك مقارنات للأصول المسجلة مع الاصول الموجودة فعلا" وتصحيح الاختلاف فيما بينهما
(29) التحقق من الهيكل التنظيمي لعمليات الحاسوب وافراد الادارة وطبيعة معالجة المعاملات
(30) التحقق من ان الشخص المناسب في المكان المناسب
(31) التحقق من استقلالية التدقيق الداخلي ودراسة تقاريره الدورية
(32) التحقق من سلامة التغيرات في النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية
(33) التحقق من ان هذه التغيرات التي اجريت على النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية وفق خطط مدروسة
(34) التحقق من ان هذه التغيرات التي اجريت على النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية تمت بموافقات ادارية اصولية
(35) التحقق من وجود بيئة رقابية جيدة وخصوصا" رقابة الأشراف
(36) التحقق من نظام التشغيل الذاتي للمعلومات
(37) التحقق من الرقابة على التطبيقات ومنها الرقابة على المدخلات والرقابة على معالجة البيانات والرقابة على المخرجات.
(38) وغيرها من الامور وحسب الحاجة.

4. تحديد مخاطر الاعمال الداخلية والخارجية التي تحيط بالمنشأة:

بعد ان يقوم المدقق بالخطوات السـابقة من فهم بيئة الاعمال وتدابير الادارة تجاه المخاطر وتقييم نظام الرقابة الداخلية ، يجب عليه تحديد مخاطر الاعمال سـواء الاسـتراتيجية او المالية او التشـغيلية وعوامل الصـناعة التي تؤثر في المعالجات الرئيسـة ، ويتم تحديد مخاطر الاعمال من خلال مجموعة من الاجراءات الاتية:

أ- تحديد مخاطر البيئة الخارجية المحيطة بالمنشاة التي تمنع المنشأة من تحقيق اهدافها الاستراتيجية:

(1) التحقق من مخاطر التغييرات السياسية في البلد وتأثيرها على استمرارية الاعمال
(2) التحقق من القوانين السياسية والاقتصادية والتجارية التي لها تأثير مباشر على الاعمال
(3) التحقق من التغيرات السياسية خلال الاعوام الماضية
(4) التحقق من وجود تدابير لازمة لأي تغيرات سياسية حدثت او سوف تحدث بالمستقبل
(5) التحقق من مخاطر سيطرة جهة معينة على المنشأة والتحكم بها
(6) التأكد من عدم خضوعها لجهة سياسية معينة
(7) التأكد من عدم وجود تدخلات حكومية في عمل المنشأة
(8) التحقق من مخاطر فرض غرامات وايقاف العمل للأعمال التي تمارس
(9) التحقق من القوانين والتعليمات ونوعية الغرامات التي تفرض عند مخالفتها
(10) التحقق من الغرامات التي فرضت على المنشاة واثرها خلال السنوات الماضية
(11) التحقق من المخالفات البيئية التي تؤدي الى فرض العقوبات والغرامات وايقاف العمل
(12) التحقق من مخاطر الحروب الاقتصادية والسياسية والعسكرية على الدولة التي فيها المنشأة
(13) التحقق من مخاطر التضخم الاقتصادي في البلد
(14) التحقق من مخاطر اختلاف العادات والتقاليد التي تحكم المجتمع من خلال:
(15) التحقق من مخاطر التغيير في البيئة التنافسية
(16) التحقق من التغير في الأذواق للسلع المتعلقة بالمنشأة
(17) التحقق من مخاطر ظهور سلع جديدة او بديلة لسلع المنشأة
(18) التحقق من مخاطر التغيرات الذي يفرضه التطور التكنلوجي
(19) التحقق من مخاطر المنافسة الشديدة في السوق
(20) التحقق من مخاطر التغير في الاسواق وتطورها
(21) التحقق من مخاطر تقادم موجودات المنشأة نتيجة المنافسة والتطور السريع.
(22) التحقق من مخاطر تدني السمعة للمنشأة ومنتجاتها نتيجة التغير بالمنافسة والتطور السريع.
(23) التحقق من مخاطر وجود سلع وخدمات منافسة في السوق.
(24) التحقق من مخاطر تقليد المنتجات من قبل بعض الدول وبيعها بأسعار اقل.
(25) وغيرها من الامور وحسب البيئة المحيطة والمستجدات.

ب- تحديد مخاطر العمليات التشغيلية للمنشأة:

(1) التحقق من مخاطر التغير في اهداف المنشأة
(2) التحقق من مخاطر عدم ملائمة الهيكل التنظيمي للمنشأة
(3) التحقق من مخاطر عدم الالتزام بالقوانين والانظمة
(4) التحقق من مخاطر عدم وجود الامانة لدى الادارة
(5) التحقق من مخاطر عدم وجود الامانة لدى الموظفين
(6) التحقق من مخاطر تدني الكفاءة لدى الموظفين
(7) التحقق من مخاطر عدم تحقيق الكفاءة والمنافسة المطلوبة في السوق
(8) التحقق من مخاطر احتكار المدراء للمعلومات وعدم تداولها مع باقي افراد المنشأة
(9) التحقق من مخاطر التغير في المواد الخام المستخدمة في الانتاج
(10) التحقق من مخاطر التكنلوجيا التقنية و الأتصالاتية
(11) التحقق من مخاطر عدم كفاءة عمليات الانتاج
(12) التحقق من مخاطر تردي نوع المنتجات وعدم مواكبتها للتغيرات في الاسواق
(13) التحقق من مخاطر التسويق السيء للمنتجات
(14) التحقق من مخاطر اختيار اسواق غير ملائمة للمنتجات
(15) التحقق من مخاطر عدم ايصال المنتجات في الوقت اللازم
(16) التحقق من مخاطر سوء المعاملة للموردين والبائعين
(17) التحقق من مخاطر تسريب اسرار الشركة للغير
(18) التحقق من مخاطر اختراق قواعد البيانات والمعلومات ذات العلاقة بعمل المنشأة
(19) التحقق من مخاطر استخدام معلومات رديئة في عمليات اتخاذ القرارات الادارية بمختلف مستوياتها
(20) التحقق من مخاطر وجود ضعف في عملية الانتاج لدى المنشأة
(21) التحقق من مخاطر تقلص قاعدة العملاء لدى الشركة نتيجة ضعف الانتاج او رداءة النوعية او وجود سلع منافسة
(22) التحقق من مخاطر وجود ضعف في عملية التسويق لدى المنشأة
(23) التحقق من مخاطر التشغيل الالكتروني للبيانات وتقنية المعلومات
(24) التحقق من مخاطر وجود تراكم للأعمال تحت التشغيل
(25) التحقق من مخاطر وجود انخفاض في انتاجية خطوط الانتاج
(26) التحقق من مخاطر وجود تأخر مستمر في انجاز الاعمال المهمة
(27) وغيرها من الامور وحسب الحاجة.

ج- تحديد المخاطر المالية:

(1) التحقق من مخاطر انخفاض راس المال
(2) التحقق من مخاطر التمويل والجهات المانحة له
(3) التحقق من مخاطر الاعتماد المتزايد على القروض في التمويل
(4) التحقق من مخاطر ارتفاع تكلفة الحصول على الاموال من مصادرها المختلفة
(5) التحقق من مخاطر انخفاض صافي الربح قبل الضريبة نتيجة زيادة الفوائد على القروض

(6) التحقق من مخاطر زيادة التدفقات النقدية الخارجة ونقص التدفقات النقدية الداخلة
(7) التحقق من مخاطر زيادة المطلوبات المتداولة على الموجودات المتداولة
(8) التحقق من مخاطر تحقق خسائر مالية متتالية خلال السنوات الماضية
(9) التحقق من خطر انخفاض الايرادات نتيجة انخفاض الطلب على المنتج الخاص بالمنشاة
(10) التحقق من مخاطر انخفاض السيولة المالية والتي تؤدي الى عدم القدرة الى سداد الالتزامات في مواعيدها المحددة
(11) التحقق من مخاطر ارتفاع اسعار المواد الاولية المستخدمة يؤدي الى زيادة بالأنفاق المالي
(12) التحقق من مخاطر تقلبات اسعار العملات
(13) التحقق من مخاطر تقلبات اسعار الفائدة
(14) التحقق من مخاطر تقلبات اسعار الاسهم في السوق
(15) التحقق من مخاطر عدم الوفاء بالذمم المدينة والدائنة
(16) التحقق من مخاطر تذبذب الارباح خلال سنوات الانتاج
(17) التحقق من مخاطر عدم توزيع الارباح على الشركاء والعاملين
(18) التحقق من مخاطر وجود نزاعات متزايدة متعلقة بحسابات الزبائن والموردين
(19) التحقق من مخاطر ارتفاع تكاليف ادارة الخطر على المنشأة
(20) التحقق من مخاطر التغير في التكاليف نتيجة التطورات
(21) التحقق من مخاطر انخفاض نسب الربحية بشكل كبير خلال الاعوام الماضية
(22) وغيرها من الامور وحسب الحاجة ووضع المنشأة.

5. تحليل وتقييم مخاطر الاعمال المحددة:

بعد ان تم التحقق من المخاطر مسبقا" سوف نقوم بعملية تحليلها وتقييمها وبيان مدى تأثيرها على استمرارية اعمال المنشأة وقوائمها المالية من خلال المراحل التالية:

أ- تحليل وتقيم جميع مخاطر الاعمال للبيئة الخارجية التي تمنع الوحدة الاقتصادية من تحقيقها لاهدافها الاستراتيجية الموضوعة من قبلها وبالتالي تحد من استمراريتها في مزاولة نشاطاتها في المستقبل.

ب- تحليل وتقييم جميع مخاطر الاعمال للعمليات التشغيلية والعمليات المحاسبية الناتجة عنها ودرجة تأثر القوائم المالية بهذه المخاطر وبالتالي تعود على استمرارية المنشأة.

ج- تحليل وتقييم جميع مخاطر الاعمال المالية التي تصيب المنشأة بالعجز والافلاس وتراكم الالتزامات الغير قادرة على ايفائها عند المطالبة بها من قبل اصحابها وتمنعها من تحقيقها لاهدافها الاستراتيجية وبالتالي تحد من استمراريتها في مزاولة نشاطاتها في المستقبل.

د- تحليل وتقييم مخاطر الاعمال الغير مسيطر عليها وذلك بعد ان يتم التحليل والتقييم لكل من مخاطر الاعمال الاستراتيجية والعمليات التشغيلية والمالية يتم التحقق من مخاطر الاعمال المتبقية والغير مسيطر عليها والتي تعد من اكثر الامور اهمية لدى المدقق عند اتخاذه للقرارات وتوجيه تركيز وجهود التدقيق نحو اكثر الامور اهمية في عملية التدقيق.

6. **تخطيط عملية التدقيق ووضع الاجراءات النهائية وجمع المعلومات وادلة الاثباتات:**

تأتي هذه المرحلة استجابة لتقديرات المدقق للمخاطر النهائية ولخدمة عملية التدقيق ، إذ يتضح للمدقق بعد قيامه بجميع الخطوات السابقة العديد من التساؤلات والشكوك ، وعليه يجب على المدقق أن يضع اجابات ترد على تساؤلاته وشكوكه التي تدور جميعها بشان احتمالات الغش والتلاعب لكي تبعد الإفلاس عن المنشأة وعرضها بحالة جيدة ، ومن ثم قيامه بجمع المعلومات وادلة الاثبات التي تجيب على تساؤلات المدقق وشكوكه، وعليه يقوم المدقق بالإجراءات الاتية بعد الوصول الى قناعة كافية نتيجة استخدامه لأسلوب التدقيق المستند على مخاطر الاعمال :

أ- وضع توقعات بشان التحريفات الجوهرية المحتملة النهائية والمشاكل المحاسبية التي من الممكن أن تكون مرتبطة بأرصدة الحسابات والعمليات المالية.

ب- تعديل وتغيير طريقة اداء عملية التدقيق وتكييف وتعديل فريق التدقيق ليتلاءم مع مخاطر الاعمال المرتبطة بالمنشأة ومستواها وحسب درجة الخطورة المقدرة.

ج- تعديل الاختبارات المباشرة للأرصدة والعمليات وتطويرها بما يتلاءم مع مخاطر الاكتشاف التي تلائم مخاطر الاعمال المحدد مع تغيير طبيعة إجراءات الاختبارات الأساسية من الأقل فاعلية إلى الأكثر فاعلية.

د- تعديل توقيت اختبارات التدقيق بما يتلاءم مع المخاطر وذلك لتخفيض المخاطر الكلية للتدقيق.

ه- وضع اجراءات اضافية وتنفيذها لمواجهة مخاطر التلاعب المادي الناشئ عن الغش بسبب تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية.

المحور الرابع الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

1. ان البرنامج المقترح للتدقيق المستند على مخاطر الاعمال يساعد في التعرف على مخاطر الاعمال وتقييمها يساعد المدقق في التركيز على الانشطة ذات المخاطر العالية وتغطيتها بشكل جيد اثناء عملية التدقيق.
2. ان التأكيد على مخاطر الاعمال وجعلها من ضمن الفقرات الاساسية في المعايير المحاسبية والتدقيقية يساعد اصحاب الاعمال التجارية ومدققي الحسابات في توخي الحذر واخذ الاجراءات الازمة لمنع وقوع هذه المخاطر وبالتالي تسبب فشل الاعمال وفشل عملية التدقيق.
3. ان تضمين مخاطر الاعمال وتحليلها وجعلها جزء من عملية التدقيق تزيد الثقة بمهنة التدقيق وبالأدلة المستخرجة والتقرير والرأي الذي توصل الية المدقق.

ثانيا : التوصيات

1. ضرورة الاهتمام بمخاطر الاعمال بشكل مباشر واضافتها الى برامج التدقيق وجعلها من اولوياتها.
2. ضرورة ان تحتوي التقارير الرقابية والتدقيقية على مخاطر الاعمال واثارها وسبل تفاديها.
3. ضرورة وجود قسم لإدارة المخاطر ويكون جزء من نظام الرقابة الداخلية لمنشآت الاعمال واجراء التقييم لها واتخاذ الاجراءات الازمة لمنعها او التقليل منها.
4. ضرورة الاهتمام بمخاطر الاعمال وتحليلها وتقيمها عند وضع خطة التدقيق وذلك لتجنب وقوعها.

المصادر

اولا : المصادر العربية

أ: الوثائق والتقارير الرسمية:-

1.معيار التدقيق الدولي رقم (300) والخاص بالتخطيط

2. معيار التدقيق الدولي رقم (310) والخاص بمعرفة طبيعة عمل المنشأة

ب: الكـــــــــتب

1. ابراهيم ، ايهاب نظمي (2012). التدقيق القائم على مخاطر الاعمال حداثة وتطور ,مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ,عمان ,الاردن.
2. عودة ,علاء الدين(2011), اثر منهج التدقيق القائم على مخاطر الاعمال على جودة التدقيق الخارجي , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة الشرق الاوسط ,عمان , الاردن .
3. مجلس معايير المحاسبة الدولية ,(2007), معايير المحاسبة الدولية . ترجمة المجمع العربي للمحاسبيين القانونيين ,ط1 ,عمان , الاردن .
4. مجلس معايير المحاسبة الدولية, (2013) معايير المحاسبة الدولية .ترجمة المجمع العربي للمحاسبيين القانونيين ,ط1 ,عمان , الاردن .

ج : البحوث والدوريات العربية

1. ابراهيم ,ايهاب نظمي صابر ,(2005) . تطوير استراتيجية للتدقيق الخارجي في القطاع المصرفي الاردني بناء على مخاطر الاعمال , (رسالة دكتوراه غير منشورة) ,جامعة عمان العربية للدراسات العليا ,عمان , الاردن.
2. الجعافرة ,محمد (2008), مدى حرص مكاتب التدقيق على توفير متطلبات تحسين فاعلية التدقيق الخارجي للشركات المساهمة الاردنية ,رسالة ماجستير غير منشورة ,جامعة الشرق الاوسط ,عمان ,الاردن.
3. الرمحي ,زاهر ,تطوير اسلوب للتدقيق المبني على المخاطر لدى المصارف الاردنية اطروحة دكتوراه, جامعة عمان العربية ,2003 .

Foreign References

1- Bell, T., Marrs, F., Solomon, I. & Thomas, H. (1997), Auditing .

2- Lemon, W.M., Tatum, K.W. & Turley, W.S. (2000), Development in the Audit Methodologies of Large Accounting Firms. London: ABG Professional Information.

3-24. Humphrey, K, Jones, J, Khalifa, R & Robson, K (2006). "Transforming audit technologies: Business risk audit methodologies and the audit field", Accounting, Organizations and Society, 32, 409–438.